

انتخابات حماس الداخلية منزوعة المساواة والشفافية

فمن ينتقد الحركة يواجه غالباً خيار الإبعاد أو التصفية أو العزل.

ورجح غطاس بقاء إسماعيل هنية في موقعه كرئيس للمكتب السياسي، وسيطور الصراع حول المكتب السياسي في قطاع غزة الذي يرأسه السنوار، وينافسه في الانتخابات عدد من المرشحين، أبرزهم عوض الله عضو المكتب السياسي، ورغم وجود فرص كبيرة لفوز الأول، لكن ربما تحدث مفاجأة بسبب عدم تفضيل هنية بقاء السنوار في موقعه لفترة أخرى.

ونشر الموقع الإلكتروني الرسمي لحماس قبل أسبوعين لأول مرة صوراً للمرحلة الأولى من الانتخابات الداخلية للحركة في قطاع غزة بمشاركة الآلاف من عناصرها ممن يحق لهم الاقتراع والترشح.

وكان مصدر في "حماس" كشف

منتصف يناير الماضي عن توافقات

داخلية بشأن حسم المناصب القيادية في

انتخابات الحركة.

وأوضح المصدر أنه سيتم التجديد

لهنية كرئيس للحركة في المقابل إسناد

قيادة حماس في الخارج إلى خالد

مشعل والإبقاء على صالح العاروري

في الإشراف على الحركة في الضفة

الغربية وبالتالي استمراره في منصب

نائب رئيس المكتب السياسي وفق النظام

الداخلي للحركة.

وتتطلع حماس لتسريع إنجاز

انتخاباتها الداخلية سعياً للتفرغ

للتحضير لخوض الانتخابات التشريعية

التي أصدر الرئيس الفلسطيني محمود

عباس قبل شهر مرسوماً بإجرائها في 22

مايو المقبل.

ولم تحدد حماس موقفاً رسمياً من

احتمال خوضها الانتخابات الرئاسية

التي ستجرى في 31 يوليو المقبل، علماً

أن الحركة فازت بغالبية مقاعد آخر

انتخابات للمجلس التشريعي عام 2006.

وتسيطر حماس على قطاع غزة

منذ منتصف عام 2007 وخاضت ثلاث

مواجهات عسكرية واسعة النطاق منذ

ذلك الوقت مع إسرائيل والعشرات من

الجولات المتقطعة.

وفرضت إسرائيل حصاراً مشدداً

على قطاع غزة منذ سيطرة حماس على

الأوضاع فيه، وهو ما أثر بشدة على

حياة زهاء مليوني نسمة يقطنون على

وشكل تحدياً رئيسياً لشعبية الحركة

طوال السنوات الماضية.

وذكرت مصادر في حماس أن انتخاباتها أفرزت تنافساً عضو المكتب السياسي للحركة نزار عوض الله بقوة على منصب رئيس الحركة في غزة التي يشغلها يحيى السنوار.

وبحسب المصادر، فإن المرحلة الأولى لانتخابات رئاسة حماس في غزة انتهت بحصر التنافس بين عوض الله والسنوار مع ثلاثة قيادات أخرى بينهم القيادي التاريخي في الحركة محمود الزهار.

ووفق التعديلات على النظام الانتخابي لحماس في قطاع غزة، لا يعد الحاصل على أعلى الأصوات في المرحلة الأولى فائزاً بشكل نهائي قبل إجراء تصويت أوسع، يشارك فيه جميع أعضاء مجالس شورى الحركة بمحافظات قطاع غزة البالغة ست مناطق تنظيمية.

وتنذر الخلافات التي طفت على السطح بمنحنيات أخرى تمر بها الحركة مستقبلاً بعد أن تضع الانتخابات أوزارها، في ظل التجاذبات القائمة بين عدد من أعضائها حالياً حول تشكيل قائمة مشتركة مع حركة فتح في الانتخابات التشريعية المقبلة.



سمير غطاس
حماس تفتقر إلى
الديمقراطية داخلاً
وتفضل الشورى كبديل

وقال رئيس منتدى الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة، سمير غطاس، إن حركة حماس تشبه الإخوان تماماً، حيث تفتقر إلى الديمقراطية داخلها، وتفضل الشورى كبديل، وهي مبدأ انتقائي.

وأضاف، لـ"العرب"، أن حركة حماس تخفي خلفاتها الداخلية عبر التزامها بمبدأ منجزد يقوم على السمع والطاعة، لكن مرور وقت طويل على تأسيسها وتأثيرها بالمنهج العام والحركات الأخرى التي تجرى فيها انتخابات بشكل ديمقراطي، دفع بعض العناصر نحو الخروج على التقاليد المتوارثة وانتقاد ما يحدث داخلها من مبدأ غياب المساواة وإفقار العدالة.

وقد القيادي بالحركة موسى مكانه في الانتخابات الأخيرة، وهو ما شجعه أكثر على انتقاد تصرفات الحركة من الداخل، وهو أمر غير متكرر في تاريخها.

غزة - قطعت الانتخابات الداخلية لحركة حماس شوطاً كبيراً، حيث بلغت مرحلة انتخاب مجلس الشورى العام، المكلف باختيار المكتب السياسي للحركة ورئيسها في قطاع غزة، وسط خلافات حول طريقة والية الانتخاب التي غابت عنها الشفافية والنزاهة وفق تعبير أحد القيادات.

وتتم انتخابات حماس عبر ثلاث مراحل، الأولى على مستوى الجماعات القاعدية التي تخرج من المساجد ولكل منها أمين مسجد، والثانية يختار هؤلاء مجلس الشورى لينتخب المجلس السياسي ورئيسه، وانتهت المرحلة الأولى بالكامل، وجزء من الثانية، وتنتهي الثالثة باختيار المكتب السياسي في 15 مارس الحالي.

وعادة ما تجري الانتخابات الداخلية للحركة على مدى ستة أشهر بيد أنه تم تقليص الحيز الزمني لزامتها مع الاستعداد للانتخابات التشريعية الفلسطينية في مايو المقبل.

وتفرض حماس، التي تسيطر على قطاع غزة منذ عام 2007، تعديلاً كاملاً على آليات انتخابات قيادتها وهيئاتها التنظيمية. غير أن القيادي يحيى موسى قرر هذه المرة كسر حاجز الصمت.

وقال النائب في المجلس التشريعي على حسابه بموقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" إن "الانتخابات الفضائكية تفقد إلى النزاهة والشفافية، وذلك بسبب غياب مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الأعضاء، وعدم حيادية المؤسسة أو بعض أجزائها".

وفي إشارة انتقاد صريحة لانتخابات حماس، طالب موسى بـ"مقرطة" كاملة للحركة، من حيث حق الترشح والداعية وتقديم البرامج وتشكيل القوائم والتحالفات الانتخابية والنشر والاعتراض والطعن".

ودعا حماس "للافتتاح إلى تبني فكرة المؤتمر العام والذي يمثل الجمعية العمومية للحركة، وأن يتم تصعيد أعضاء المؤتمر عن طريق قطاعات الحركة المتنوعة، وتحديد نسبة كل قطاع في المؤتمر العام".

يأتي ذلك فيما تحدثت أوساط إعلامية في حركة حماس عن مفاجأة شهدها نتائج انتخابات المرحلة الأولى لرئاسة الحركة في قطاع غزة التي بدأت منتصف الشهر الماضي.

اعتذار الحريري مقابل استقالة عون

نهاد المشنوق: حان وقت إطلاق معركة استعادة لبنان من إيران



لا خلاص للبنان في حضرة إيران

إنني لا يمكن أن أقبل الرئاسة دون رضى جمهور رفاق الحريري والرئيس سعد الحريري".

وعما إذا كان دأماً يشعر "كلن يعني كلن" ونهم الفساد التي رفعها المحتجون، قال المشنوق "كل ما جرى خلال ولايتين لي في الداخلية هي ثلاث مناقشات قانونية، وأنا مستعد للتقدم بها إلى القضاء بعد إقرار التشكيلات، لأن لا ثقة لي بالقضاء في الوقت الراهن، والدليل ما حصل مع المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عماد عثمان". وسأل "هل هذا قضاء متوازن ومستقل؟ فتح هذا الملف التافه السخيف يدل على عقلية استنسابية مريضة وعلى كيدية سياسية من رئيس الجمهورية وجوه السياسي والقضائي".

وتابع "البلاد تنهار فينبش القضاء دعوى من الجارور تقدم بها قاض استقلال خوفاً من محاسبته بسبب نهم بالفساد، من أجل السؤال عن رخص لحفر آبار مياه، وأين هو ملف 'الفيول' اليوم؟".

وأعلن أنه لن يترشح إلى الانتخابات النيابية وفق القانون الحالي، قائلاً "أنا لا أعرف تماماً وفق أي قانون ستجرى الانتخابات، واعتقد أن هناك مشكلة كبيرة عند من أمثل بالقانون الحالي، ولن أكون بمفرد المعارض لهذا الموضوع، هناك الكثير ممن أمثلهم أو يمثلونني لن يترشحوا وستكون هناك معركة سياسية كبيرة يوجه هذا القانون".

وفى المشنوق وجود بيئة حاضنة لتنظيم "داعش" في لبنان، معتبراً أنه ملف "غيب" الطلب يُفتح لأسباب سياسية، والحديث عن داعش غير مُجدد". وأضاف "وفق تجريتي كوزير للداخلية طوال 5 سنوات، أنا متأكد من أن خلايا داعش أضعف بكثير من أن تشكل خطراً على لبنان، بل الخطر الوحيد الذي يهدد لبنان ناجم عن الاحتلال السياسي الإيراني الذي يعطل إرادة البلد وإدارته، وكذلك احتمالات الاعتداء الإسرائيلي. لذا فالأولوية اليوم لحرير القرار السياسي وتحرير الشريعة بمواجهة سياسية".

ورداً على سؤال حول موقف السعودية اليوم من لبنان، لفت المشنوق إلى أنه "عندما يكون هناك توافق جدي على مؤتمر دولي وتتحقق ظروفه، السعودية لن تكون متفجرة، والمقاطعة السعودية هي للسياسة الإيرانية في لبنان، أكثر مما هي مقاطعة للبنان"، مشدداً على أن "الرياض ستظل خارج لبنان طالما أن السياسة الإيرانية هي التي تتحكم بالقرار اللبناني".

وأوضح أن "الحريري ولبنان كله لا يتحملان حكومة فيها تمثيل مباشر أو غير مباشر لحزب الله، والسعودية بعد تشكيل الحكومة تقر كيفية تعاملها مع لبنان ومع الحكومة".

وعن المفارقة بين سعد الحريري وأخيه بهاء قال المشنوق إنها "ليست منطقية، فبهاء بعد 15 سنة تذكر صلته السياسية بوالده ولبنان، وأتى ليثان من أخيه ولم يقدم نفسه كسياسي، ويلي ما فيه خير لأخيه ما فيه خير للناس".

وجه النائب وزير الداخلية الأسبق نهاد المشنوق جملة من الرسائل إلى الداخل اللبناني في مقدمتها ضرورة إطلاق معركة استعادة لبنان من الهيمنة الإيرانية، ووقف الزيف الحاصل للدولة والذي يتحمل الرئيس ميشال عون وحزب الله المسؤولية عنه.

بيروت - طالب النائب اللبناني نهاد المشنوق بإطلاق "معركة الاستقلال الثالث ضد احتلال إيران لقرار الدولة اللبنانية"، داعياً إلى "تدشين جبهة سياسية وطنية تقف إلى جانب البطريرك مار بشارة بطرس الراعي الذي يمثل اليوم صوت الثورة وصوت اللبنانيين الثائرين".

وشدد وزير الداخلية الأسبق على ان اعتذار رئيس الوزراء المكلف سعد الحريري عن تشكيل الحكومة يجب أن يكون مشروطاً باستقالة رئيس الجمهورية ميشال عون.

ويشهد لبنان انهياراً مالياً واقتصادياً في ظل سيطرة حزب الله الموالي ل طهران وحلفائه على القرار السيادي لهذا البلد الذي تحول إلى إحدى أوراق الاستسلام، التي تستغلها إيران لتحسين موقفها التفاوضي مع المجموعة الدولية.

واعتبر المشنوق في حوار له عبر قناة "الحرّة" أن "اللبنانيين اليوم أمام خيارين؛ إما المواجهة أو الاستسلام"، مؤكداً بأن "الشعب اللبناني مرّ باحتلالات عديدة أصعب من الاحتلال الإيراني منذ 100 عام إلى اليوم، فقد هزمت الاحتلال العثماني ثم الفرنسي، وكان الاستقلال الأول في العام 1943 ثم الاستقلال عن الاحتلال الإسرائيلي في العام 2000 ثم السوري، وكان الاستقلال الثاني في أبريل 2005 بعد استشهاد الرئيس رفيق الحريري، وتحزرتنا منهم جميعاً واليوم نحن نقاوم الاحتلال السياسي الإيراني وسنحزرتنا منه".

وشدد على ضرورة الاتفاق على "إستراتيجية دفاعية دعوت إليها منذ سنوات، وتحدث عنها رئيس الجمهورية بشكل علني قبل أن يتراجع تحت ضغط حزب الله الذي لم يكن موافقاً ولا مستعداً لمناقشتها، لكن لا خلاص للبنان ولن يفتتح له أي باب خارجي وجدي، ولا أي مساعدة جدية بدون إقرار الإستراتيجية الدفاعية".

ومن بين بنود الإستراتيجية الدفاعية المقترضة بحث سلاح حزب الله الذي تحول إلى عائق كبير أمام الدعم الدولي للبنان. وهناك اليوم انقسامات في البلد بين من يرى أن بحث هذا السلاح يجب أن يكون من منطلق داخلي وآخرين يربطونه بالبعد الإقليمي.

وأطلق البطريرك الماروني في لبنان قبل فترة مبادرة لعقد مؤتمر دولي يبحث تحقيق سيادة لبنان وحصر سلاحه في أيدي القوات النظامية الأمر الذي أثار غضب حزب الله وداعمته طهران.

ونشر الموقع الإلكتروني لقناة العالم الإيرانية مؤخرًا مقالاً هاجم فيه الراعي مستخدماً عبارات مهينة، الأمر الذي أثار جدلاً كبيراً اضطر معه وزير الخارجية في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية شربل وهبة إلى استدعاء السفير الإيراني لدى

واعتذار الحريري إلى عدم الاعتذار، وأضعا معادلة "الاعتذار مقابل الاستقالة" فهو "لن يعتذر إلا في حالة استقالة رئيس الجمهورية، ولو كنت مكانه لما اعتذرت".

وفاقت أزمة التشكيل الحكومي المستمرة من أزمات لبنان، حيث يصير الرئيس ميشال عون على جملة من الشروط من بينها الحصول على الثلث المعطل ووزارة سيادية، الأمر الذي يرفضه الحريري الذي سبق وتقدم بتشكيلة حكومية من 18 وزيراً اختصاصياً.

ولا يبدو هناك أي أفق لحلحلة أزمة التشكيل الحكومي في غياب إرادة سياسية وسط اتهامات لحزب الله الذي يعد حجر الزاوية اليوم في النظام القائم بالسعي لإطالة الأزمة لحسابات إقليمية من خلال رفضه الضغط على حليفه عون للتنازل عن مطالبه.

وإذ أقرّ بأن "الخطيئة الكبرى بدأت بانتخاب الرئيس ميشال عون"، فإن المشنوق رفض منح حقيبة وزارة الداخلية لرئاسة الجمهورية لأن "الرئيس اليوم هو طرف وليس حكماً. وأخيراً استعمال هذه الحقيقة بالطريقة نفسها التي يتم التعامل بها مع مسألة تشكيل الحكومة".

وكشف أنه جرى التحدث معه في موضوع رئاسة الحكومة مرتين من جهات داخلية وخارجية "وقلت مراراً

انتكاسة التعديل الوزاري للخفاونة: وزير يستقيل بعد اليمين

التي خلقت ضجة واسعة، قال الناطق الرسمي باسم الحكومة صخر دودين في بيان، إن رئيس الوزراء كان اجتمع السبت بالقطامين وأبلغه بأن "الجمع بين حقيقتي العمل والاستثمار أثبت عدم جدواه خلال الأشهر الماضية".

وأضاف أن الخفاونة حوّل القطامين بين "تولي حقيبة وزارة العمل، أو إدارة ملف الاستثمار من خلال رئاسة هيئة الاستثمار لتكون عنواناً ومرجعاً موثقاً للاستثمار، أو السير في الإجراءات الدستورية لقبول استقالته التي كان قد وضعها أمام رئيس الوزراء أسوة بجميع زملائه، تمهيداً لإجراء التعديل الوزاري".

ووفقاً لدودين "أبلغ وزير العمل رئيس الوزراء بقوله خيار تولي حقيبة وزارة العمل، وقد أدى بناء على ذلك اليمين الدستورية أمام الملك" الأحد، وحضر جلسة مجلس الوزراء.

وأشار إلى أنه "بعد ذلك تواربت أنباء على مواقع التواصل الاجتماعي، تفيد بأن القطامين قدم استقالته من الحكومة".

فسرت بعض المواقع الإخبارية المحلية سبب الاستقالة بأنها جاءت احتجاجاً على إلغاء حقيبة الاستثمار، وأنه كان وضع خططا يامل تنفيذها لإعاش الاستثمار في البلاد.

وشكلت الحكومة برئاسة الدبلوماسي والقانوني (52 عاماً) بشر الخفاونة في 12 أكتوبر من العام الماضي.

انتكاسة التعديل الوزاري للخفاونة: وزير يستقيل بعد اليمين

وأجرى رئيس الوزراء بشر الخفاونة الأحد تعديلاً وزارياً هو الأول على حكومته، شمل عشر وزارات مع تعيين وزراء جدد وتغيير حقائب وزارية ودمج وزارتين.

ولاقى هذا التعديل تحفظات كثيرة، لاسيما في علاقة بدمج وفصل وزارات بدت وفق البعوض ارتجالية.

وكان القطامين وهو خبير اقتصادي، يتولى حقيقتي العمل والاستثمار قبل التعديل الحكومي، الذي الغى حقيبة الاستثمار وأبقى على وزارة العمل فقط.

وفي معرض شرحه لاستقالة القطامين جديد.

عمان - قدم وزير العمل الأردني معن القطامين استقالته من منصبه بعد يوم واحد على أدائه اليمين الدستورية أمام العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني، في أول انتكاسة لرئيس الوزراء بشر الخفاونة، إثر التعديل الوزاري الذي قام به وأثار جدلاً كبيراً.

وبحسب بيان للدewan الملكي، تم قبول استقالة القطامين من منصبه اعتباراً من الاثنين، وقد جرى تكليف وزير التنمية الاجتماعية أيمن المفلح بإدارة وزارة العمل، إلى حين تعيين وزير جديد.



تحت الضغط